

عليه تقام احكام الزكاة المتعلقة به حتى يعلم بها في ملكه وغيره لما لا يتعين عليه ذلك والقادر على الصوم يجب عليه ان يوفي مفروض احكامه بخلاف العاجز وهكذا في القادر على الحج والعاجز عنه ومن يبيع ويشترى لا بد له من معرفة صحيح البيع وفاسده وغير ذلك والقادر على الكفاية له احكام تخصه والفقير ان احكام الدين كغيره منها ما يتعلق بالانسان نفسه وما يتعلق بغيره معرفة الاول فرض عين لا بد منها ولا يسهه جهله ويتعين تحصيله ولو بالسفر اليه واذا منع منه والده لا يجب طاعته ومعرفة الثاني فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي **وقال العلماء رحمهم الله تعالى من صلى جا هلا بكيفية الوضوء والصلاة لم تصح عبادته وان ما دق الهمة فيهما اعلم ان كل ما شرعت له النية كالوضوء والصلاة وما في معناها يجب فيه ان الناوي يعلم النوي مثلكم عضو يفسد حتى ينوي غسله او مسحه حتى ينوي وليغية الغسل او مسحه وابتدائها وانها حتى ياتي بها فلو**

نسخة
صلاته

بها فلو غسل العضو المشرع غسلها ومسحه المشرع مسحه وابتدائها الموضع الذي يشرع له ابتداءه وانتهى الى الموضع الذي يشرع له انتهائها اليه وليد يعرف ان ذلك هو المشرع ولا يفتنه الطلب فهو وجوب او نذوب بل وقع فعله موافقا لم يكن ولا يجرده بل يجب ان يتعلم ويعيد ما فعله ولو كثرت وتظاير عزا لا تخفى فنهها الحاكم اذا حكم **موضع** علم ليس في علمه عليه دليل شرعي لا يصح حكمه وان ما دق انه حكم موافق لدليل شرعي وكذا من لزمه الاجتهاد في دخول الوقت لم يهله به اذا كان حنيفة ان صلى من غير اجتهاد اعاد وان ما دق الوقت ولو علم فرضية الوضوء والصلاة ونحوها ولم يعرف افعالها لم ياتي ما هي عليه فله ثلاثة اشكال احدها ان يعتقد ان جميع الافعال فرضي كان اعتقاد المضمضة و **لا يستاق** والفضلة الثانية والثالثة واستيعاب **الرايين** كله بالمشي والموازية بين الافعال فرضي **يعتمد** صح في اصح الوجهين والثاني ان يعتقد ان الجميع

في واقعة
حج